المشهد الإسرائيلي لعام ٢٠١١
ملخص تنفيذي

هنيدة غانم

يرصد تقرير مدار الاستراتيجي الحالي، أهم المستجدات والتطورات التي شهدتها الساحة الإسرائيلية في العام ٢٠١١، ويحاول استشراف تطور الأمور ووجهتها في الفترة المقبلة.

ويتناول التقرير بالتفصيل التطورات التي شهدتها الساحة الإسرائيلية في سبعة محاور أساسية تغطي: إسرائيل ومفاوضات السلام، مشهد العلاقات الخارجية، المشهد السياسي، المشهد الأمني والعسكري، المشهد الاقتصادي، المشهد الاجتماعي ومشهد الفلسطينيين في إسرائيل، بالإضافة إلى ملخص التقرير التنفيذي.

أشرف على إعداد التقرير وكتابته مجموعة من الباحثين المختصين، انتهجوا في تحليلهم، تقديم قراءة موضوعية استشرافية لأهم الأحداث التي ميزت العام ٢٠١١، محاولين تجنب الغوص في السرد التقريري للأحداث والتركيز على المتغيرات ذات الطابع الإستراتيجي.

إسرائيل ٢٠١١- المشهد العام

عدد سكان إسرائيل بلغ مع نهاية ٢٠١١ حوالي ٧,٨ مليون نسمة

تشير معطيات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية أن عدد سكان إسرائيل بلغ مع نهاية ٢٠١١ حوالي ٧,٨٣٦ مليون نسمة،[١] من بينهم ٥,٩٠١ من اليهود الذين يشكلون ٧٥,٣٪ من التعداد العام، ومليون و٦١٠ آلاف من العرب الذين يشكلون ٢٠,٥ ٪، إضافة إلى ٣٢٥ ألف نسمة يعرفون كآخرين[٢] ويشكلون ٤,٢٥٪ من إجمالي السكان العام. وكما جرت عليه العادة في حسابات المصادر الرسمية الإسرائيلية، يشمل العدد

١ **دائرة الإحصاء المركزية**، ٢٠١١ بيان صحافي: ٢٩/ ١٢/ ٢٠١١
http://www.cbs.gov.il /reader/newhodaot/hodaa_template.html?hodaa=201111336 (شوهد ٢٠/ ١/ ٢٠١٢)
٢ يضمون مسيحيين من غير العرب وآخرين غير معرفين دينيا بحسب سجلات وزارة الداخلية

الإجمالي سكان القدس المحتلة من الفلسطينيين الذين يقدر عددهم بـ ٢٩٠ ألف نسمة، وسكان هضبة الجولان السوريين.

يشكل اليهود الاشكناز أكبر مجموعة من بين المجموعات الأثنية الأخرى، حيث وصل تعدادهم حوالي ٢,٢ مليون نسمة يشكلون ٣٦٪ من تعداد اليهود

ويشكل اليهود الاشكناز (ذو الأصول الأوروبية والأميركية) أكبر مجموعة من بين المجموعات الأثنية الأخرى، حيث وصل تعدادهم حوالي ٢,٢ مليون نسمة يشكلون ٣٦٪ من تعداد اليهود، في المقابل يصل تعداد اليهود من أصول شرقية (مواليد آسيا وأفريقيا) إلى ١,٥٩٥ مليون وهو ما يشكل ٢٦,١٠٪ من اليهود[٣] وقد ولد في العام ٢٠١١ ما يقارب ١٦٦,٨٠٠ طفل في إسرائيل، ووصل إليها ١٧٥٠٠ مهاجر.

وبلغ معدل النمو السكاني في إسرائيل نهاية ٢٠١١ وفقا لدائرة الإحصاء المركزية ١,٩٪ مقابل ١,٨٪ عام ٢٠١٠. وقد بلغ معدل النمو السكاني لليهود ١,٧، فيما وصل بين السكان العرب إلى ٢,٥٪،[٤] وسجل العرب المسلمون أعلى معدل للنمو السكاني بين العرب، حيث وصل المعدل ٢,٧٪ فيما سجل المسيحيون أقل نسبة بين العرب واليهود بمعدل ٠,٩٪، فيما وصل معدل النمو السكاني بين الدروز إلى ١٪. بالمقابل سجل اليهود المتدينون «الحريديم» أعلى نسبة للنمو السكاني، مسجلين بحسب عدة مصادر ٤٪،[٥] فيما يبلغ معدل الولادات عند المرأة الحريدية سبع ولادات،[٦] وهو ما تطرقنا إلى آثاره المستقبلية في تقريرنا الاستراتيجي السابق[٧]، مع الإشارة إلى أن هذا يعني وبحسب توقعات الباحثين أن المجموعة الحريدية قادرة على مضاعفة عددها كل ١٨ عاما مقابل ٤٦ عاما لبقية السكان.[٨]

ويعيش حوالي ٤٠٪ من سكان إسرائيل في منطقة المركز، من بينهم ١٧٪ في منطقة تل أبيب، وتبلغ نسبة الكثافة السكانية في إسرائيل ٣٣٤ نسمة للكيلومتر المربع، أعلاها في منطقة تل أبيب بواقع ٧٤٧٠ نسمة للكيلومتر المربع، أما أكثر المدن كثافة فهي مدينة بني براك المتدينة بواقع ٢١٦٣٦ نسمة للكيلومتر المربع.[٩] ويصل متوسط العمر بين الرجال في إسرائيل إلى ٧٩,٧ وبين النساء ٨٣,٤.

نسبة الكثافة السكانية في إسرائيل ٣٣٤ نسمة للكيلومتر المربع

٣ **دائرة الإحصاء المركزية**، ٢٠١٢، معطيات مختارة من الكتاب السنوي ٢٠١١، الأرقام تحسب عن 2010 http://www.cbs.gov.il/reader/newhodaot/hodaa_template.html?hodaa=201111240 (شوهد ١/ ٢/ ٢٠١٢)

٤ المصدر السابق.

٥ يفغينيا بيساروف وارنون سوفير، ٢٠١١، **إسرائيل ديمغرافيا ٢٠١٠-٢٠٣٠**، في الطريق نحو دولة دينية، أوراق إسرائيلية، عدد ٥٥. ترجمة سليم سلامة، إصدار مدار.

٦ تعتمد على محاضرة للباحث ايلياهو بن موشيه، «اتجاهات ديمغرافية عند الحريديم قدمت في مؤتمر عن التشغيل عند الحريديم عقد في ٧/ ٦/ ٢٠١٠: http://www.tamas.gov.il/NR/exeres/9E3E5ECF-D2B1-4F21-8ACF-79921ACE21FC.htm (شوهد ١/ ٢/ ٢٠١٢)

٧ مدار، ٢٠١١ **التقرير الاستراتيجي ٢٠١١ المشهد الإسرائيلي ٢٠١٠**، «الملخص التنفيذي» ص. ١٢.

٨ ايلياهو بن موشيه. م.س

٩ دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠١٢، المصدر السابق.

شهد عام ٢٠١١ انخفاضاً في نسبة البطالة في إسرائيل حيث بلغت النسبة ٦ , ٥٪ بعد أن كانت ٦,٧٪ عند نهاية ٢٠١٠، كما ارتفع معدل الأجر الشهري للأجير الواحد إلى ٨٥٥٥ شيكلا[١٠] (٢٣٤٣ دولارا) بعد أن كان ٨٣٤٠ شيكلا في نهاية العام ٢٠١٠ و- ٤٦٣، ٧ شيكلا في نهاية عام ٢٠٠٩ . تجدر الإشارة هنا إلى وجود تفاوت ملحوظ في الدخل بين قطاعات الاقتصاد المختلفة، إذ تفيد مؤشرات دائرة الإحصاءات المركزية ووزارة المالية إلى أن الدخل المتوسط الشهري في قطاع الصناعة يعلو الدخل العام بنسبة ٤٠٪ ويصل في الوقت الراهن إلى ٨٠٠، ١١ شيكل (٣٢٤٠ دولارا). ويبرز هذا التفاوت أيضا داخل قطاع الصناعة نفسه، فقد كانت قيمة الدخل المتوسط الشهري في قطاع التكنولوجيا الرفيعة أكثر من ٢٠ ألف شيكل (٥٥٨٦ دولاراً)، وفي صناعة التكنولوجيا المختلطة أكثر من ١٥ ألف شيكل (٤١٨٩ دولاراً)، فيما بلغ في الصناعات التقليدية ٨ آلاف شيكل ويقارب معدل الدخل العام.[١١]

شهد عام ٢٠١١ انخفاضاً في نسبة البطالة في إسرائيل حيث بلغت النسبة ٥,٦٪

أحداث مفصلية وسيناريوهات متوقعة

شهد العام ٢٠١١ العديد من الأحداث المفصلية ذات الطابع الاستراتيجي التي أثرت وستؤثر في السنوات المقبلة على وجهة المشهد الإسرائيلي وتطوراته المستقبلية، وعلى رأسها التغيرات الإقليمية المرتبطة بـ «الربيع العربي»، وما سيتمخض عنها من إعادة صياغة للمشهد الإقليمي وخارطة التحالفات فيه، حيث وصفت الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية عام ٢٠١١ بأنّه مرحلة انتقالية باتجاه إعادة إنتاج بيئة إستراتيجية مغايرة مليئة بالتهديدات للأمن القومي الإسرائيلي، تليها الأزمة المالية العالمية التي تضرب منطقة اليورو وما سيترتب عليها من تغيرات محتملة في خارطة القوى المستقبلية، واستمرار تحول إسرائيل لتصبح دولة أكثر يمينية وأكثر دينية وأكثر انعزالا .

وقد كان للاهتزاز الإقليمي الناتج عن الربيع العربي أثر خاص على إسرائيل، إذ أعاد نفض خارطة التحالفات الإقليمية، ويمكن النظر إلى سقوط نظام مبارك في مصر، بوصفه إغلاقاً لحقبة «الخروج من العزلة»، إذ خسرت إسرائيل آخر حلفائها بعد خسارتها نظام الشاه أولاً وتركيا ثانيا، وأصبحت اليوم عمليا دولة من غير حليف إقليمي مهم .

وصفت الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية عام ٢٠١١ بأنّه مرحلة انتقالية باتجاه إعادة إنتاج بيئة إستراتيجية مغايرة مليئة بالتهديدات للأمن القومي الإسرائيلي

إضافة إلى هذه الأحداث المفصلية، شهدت الساحة المحلية والدولية أحداثاً مهمة أخرى أثرت وستؤثر على وجهة المشهد الإسرائيلي والإقليمي على المدى القريب،

١٠ محتلن في دائرة الإحصاءات المركزية لغاية ٣١ كانون الثاني ٢٠١٢ .
١١ المزيد في المشهد الاقتصادي في هذا التقرير .

من بينها انطلاق الحملة الانتخابية الرئاسية الأميركية وتوجه منظمة التحرير الفلسطينية لطلب عضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة، إضافة إلى تسخين الملف الإيراني وعودة التلويح بتنفيذ ضربة عسكرية لمنشآت ايران النووية.

تبدو إسرائيل في ظل هذه التطورات أكثر من أي وقت مضى دولة «معزولة» في محيطها، متوجسة مما سيتمخض عنه المستقبل فيما يتعلق بجيرانها، خاصة مع اندلاع الثورة السورية وما يرافقها من ضبابية، مقابل هذه التغيرات الخارجية، تزايد التوجه داخليا باتجاه اليمين القومي، وكما تشير التحليلات والدراسات فان إسرائيل تشهد تحولات داخلية بنيوية تتحول معها إلى دولة أكثر يمينية وأكثر دينية مما سبق، فيما تتراجع قوة القوى العلمانية واليسارية، ويتم تضييق الخناق على منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان ومحاصرتها من قبل قوى يمينية تعمل على إعادة تأكيد القيم القومية الصهيونية، كحال منظمة ام ترتسو،[١٢] فيما يتزايد انسداد الأفق أمام حل الدولتين.

تبدو إسرائيل في ظل هذه التطورات أكثر من أي وقت مضى دولة «معزولة» في محيطها

ويمكن القول في هذا السياق إن انطلاق حركة الاحتجاج التي رفعت شعارات العدالة الاجتماعية، كشف عن الصراعات الداخلية التي تتنازع إسرائيل بين قطب يحاول استرداد قيم «الصهيونية الاشتراكية القديمة» التي مثلها سابقا حزب العمل وأحزاب اليسار، وبين قطب يحاول إعادة إنتاج «صهيونية جديدة»، يمينية نيو-ليبرالية قومية ويهودية يمثلها تحالف يشاي-ليبرمان-نتنياهو.

تغيرات ذات طابع استراتيجي

الربيع العربي وإعادة صياغة خارطة التحالفات الإقليمية

شكل سقوط نظام حسني مبارك في مصر وما أعقبه من صعود للإسلاميين من جهة والانتفاضة السورية وما يرافقها من ضبابية بشأن وجهة سورية مستقبلا من جهة ثانية، حدثين إقليميين مفصليين. ومع أنه ما زال من المبكر استخلاص نتائج قاطعة حول الآثار المستقبلية للأحداث نظرا لاستمرار تفاعلها وسرعة تقلبها، إلا أن النتيجة الأكيدة هي أن خارطة تحالفات إسرائيل وتوازناتها الإقليمية لم تعد كما كانت، وأن أي

أي تخطيط للسياسات الإسرائيلية المستقبلية سيأخذ في الحسبان دخول الشعوب كعامل سياسي مؤثر، بعد أن كان عاملاً غائباً لعقود

١٢ اسمها الكامل «ام ترتسو-الثورة الصهيونية الثانية»، هي حركة يمينية أقيمت بعد حرب لبنان الثانية وتهدف بحسب نشراتها إلى «تقوية قيم الصهيونية، وتجديد الخطاب والفكر والايديولوجيا الصهيونية في إسرائيل»، من أهم ما تقوم به الحركة هو «محاربة» ما تسميه التوجهات المعادية للصهيونية في الاكاديميا الإسرائيلية ومقارعة تحول خطاب باحثين ومفكرين لا صهيونيين إلى جزء مهيمن في بعض الأقسام في الجامعات الإسرائيلية خاصة في أقسام علم الاجتماع والعلوم السياسية.

تخطيط للسياسات الإسرائيلية المستقبلية سيأخذ في الحسبان دخول الشعوب كعامل سياسي مؤثر ، بعد أن كانت عاملاً غائباً لعقود، اعتادت إسرائيل خلالها على صياغة سياستها مقابل «أنظمة» ورؤساء فقط . وفيما يهدد سقوط نظام مبارك بتحول مصر عامة وسيناء خاصة إلى مصدر «للخطر» ، فان سقوط النظام السوري من الممكن أن يفتح بابا لموازنة هذه الخسارة عبر «تفكيك» محور «حزب الله، إيران، سورية وحماس»، وذلك بالطبع في حال صعد إلى الحكم في سورية نظام «براغماتي» مقبول غربيا، وعدم تحول سورية إلى «عراق» جديد، مشحون بالفوضى وساحة عمل للتنظيمات «المعادية»، وهو ما تخشاه إسرائيل .

مصريا: سيناء تتحول إلى مصدر للتهديد الاستراتيجي

شهدت الجبهة المصرية الإسرائيلية منذ توقيع اتفاقية السلام بين الجانبين وضعا مستقرا، وعلى الرغم من الهدوء النسبي فقد كانت سيناء تتحول تدريجيا بفعل غياب الوجود الأمني المصري الملائم، ومحدودية القدرة على استخدام السلاح، تطبيقا لاتفاق السلام، إلى دفيئة لـ«الإجرام المنظم» من جهة، وملجأ للتنظيمات الإسلاموية الجهادية من جهة أخرى، وتشير التقارير المتواترة من مصر إلى أن بعض مناطق سيناء التي تبلغ مساحتها ثلاثة أضعاف مساحة إسرائيل، ويقطنها ٢٠٠ ألف نسمة أغلبهم من البدو، تحولت إلى مناطق لتهريب السلاح والمخدرات .

يعني هذا استراتيجيا أن الشروط التي وضعت في معاهدة كامب ديفيد من أجل ضمان «أمن إسرائيل» من خلال تقييد الوجود الرسمي العسكري والأمني المصري تحولت إلى شروط ممتازة لنمو تهديد «غير رسمي» مختلف يمتاز بكونه موزعا ومتشعبا وبلا رأس، تصعب مواجهته .[١٣]

لم تشكل الاوضاع في سيناء مصدر إزعاج استراتيجي لإسرائيل قبل سقوط نظام مبارك، غير أن سقوطه، وعدم استقرار الحال الأمني في مصر إلى اللحظة، بالإضافة إلى صعود التيار الإسلامي والسلفي، وما أوضحته أحداث السفارة الإسرائيلية في مصر من «عداوة» في الشارع المصري لإسرائيل، أدى إلى تغير النظرة، وفي هذا السياق تعبر جهات إسرائيلية عن خشيتها من أن تتحول سيناء إلى مصدر للتهديد الاستراتيجي .[١٤]

---

١٣ **معاريف** ١٤/ ٨/ ٢٠١١ http://news.walla.co.il/?w=/13/1850397 (شوهد ١٥/ ٢/ ٢٠١٢) .

14 Ehud Yaari, 2012, "Sinai: A New Front", **Policy Notes**, The Washington Institute for Near East Policy • No. 9 • January 2012

وأيضا ، ايهود يعاري ، ٢٧/ ٢/ ٢٠١٢ «سيناء . . . جبهة جديدة في الصراع العربي-الاسرائيلي»، **الايام** ص . ١٩ . (مترجم عن العبرية)

لا تقتصر مخاوف إسرائيل من تغير الواقع في مصر على الخوف من مستقبل سيناء وقدرة الدولة على فرض سيطرتها عليها، إذ إن سقوط نظام مبارك يعني عمليا خسارة «زعيم متفهم ووسيط قادر على أخذ دور في حل الإشكاليات مع الفلسطينيين»، والأهم خسارة الهدوء الذي ميز الجبهة المصرية، يمكن في هذا السياق رصد مخاوف إسرائيلية من أن تتحول مصر إلى دولة معادية تدريجيا، وان يتم إلغاء اتفاقية كامب ديفيد، وهو ما يعني عمليا أن تعود إسرائيل إلى الظروف الأمنية التي سادت ما قبل حرب ١٩٦٧.

تعبر جهات إسرائيلية عن خشيتها من أن تتحول سيناء إلى مصدر للتهديد الاستراتيجي

سورية: سيناريوهات محتملة

تراقب اسرائيل ما يحدث في سوريا عن كثب. وفيما يجمع الكثير من الساسة والمحللين على أن نظام الأسد ساقط لا محالة، فان هناك (قلة) أيضا ترى إمكانية اجتيازه لهذه الأزمة. وتستبعد التقديرات الإستراتيجية الإسرائيلية التدخل العسكري الأجنبي في سورية بسبب صعوبة تشكيل ائتلاف دولي لإسقاط الأسد، خاصة بسبب الموقفين الروسي والصيني.

تستبعد التقديرات الإستراتيجية الإسرائيلية التدخل العسكري الأجنبي في سورية بسبب صعوبة تشكيل ائتلاف دولي لإسقاط الأسد، خاصة بسبب الموقفين الروسي والصيني

تتفاوت التحليلات في قراءة مستقبل سورية ووجهتها في حال سقوط النظام، ويمكن في هذا السياق أن نشير إلى عدة سيناريوهات إسرائيلية:

١. السيناريو اليمني وتفكيك محور «إيران–سورية–حزب الله– حماس»: ترجح التقديرات الإستراتيجية الإسرائيلية السيناريو اليمني» للتعامل مع الأزمة السورية، وهو ما سيؤدي إلى انهيار النظام نتيجة التآكل المتواصل والنزف. تعتمد هذه التقديرات على تقديرات شعبة الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي (أمان) للعام ٢٠١٢، التي تميل إلى الترجيح بأن الهزة التي تعم الدول العربيّة في الشرق الأوسط ستستمر على الأقل حتى انتهاء ٢٠١٣، يرى البعض أن هذا السيناريو قد يؤدي في حال تحققه إلى صعود نظام «سني معتدل» وليس إسلامياً «متطرفاً» كما حصل مثلا في مصر، وبحسب هذه القراءة من المتوقع أن تصل إلى السلطة غالبية سنية تمثل الطبقات الوسطى وتحظى بدعم فئات أخرى مكونة من الأقليات المختلفة.[١٥] وفي حال تحقق هذا السيناريو سيؤدي سقوط نظام البعث إلى تسديد ضربة قاصمة لنفوذ إيران في المنطقة، وسيضعف استراتيجيا قدرتها على المناورة خاصة على الجبهة «اللبنانية»، إذ سيؤدي سقوط بشار إلى قطع الطريق أمام إمدادات السلاح من إيران إلى حزب الله، وهو ما قد يؤدي إلى «تحييد» سورية أولا وإضعاف الخطر المتمثل بحزب الله

ترجح التقديرات الإستراتيجية الإسرائيلية السيناريو اليمني» للتعامل مع الأزمة السورية، وهو ما سيؤدي إلى انهيار النظام نتيجة التآكل المتواصل والنزف

15 Zisser, Eyal. The Syria of Bashar al-Asad: At a Crossroads. INSS Insight. No. 249, April 5, 2011

ثانيا، والى إضعاف الهيمنة الإيرانية ثالثا. عمليا، يعني تحقق هذا السيناريو أن إسرائيل «ستوازن» إلى حدّ ما خسارتها الإستراتيجية بعد «الضربة» التي تلقتها إثر سقوط نظام مبارك.

٢. سيناريو الفوضى وتحول الجبهة السورية إلى مصدر للخطر الأمني: في حال فشل الوصول إلى صيغة لإنهاء «الانتفاضة» على غرار المعادلة اليمنية، فان السيناريو المرجح هو دخول سورية في حالة من الفوضى و/ أو الحرب الأهلية، في هذه الحالة حتى وان بقي النظام، فستكون الدولة ضعيفة بنيويا واستراتيجيا، بحيث يخسر النظام قدرته على السيطرة على أجزاء واسعة من البلاد، ولا يستبعد في هذا الحال أن تقسم البلاد إلى مناطق نفوذ لجماعات منشقة أو مسلحة.[١٦]

يحمل تحول سورية إلى ساحة للفوضى أو للحرب الأهلية، في طياته «تهديدا» لأمن إسرائيل القومي، من وجهة نظرها، وذلك لأن «تراخي» الدولة يعني «إمكانية دخول منظمات «جهادية» سواء من العراق أم من أماكن أخرى إلى سورية، وهو ما قد يهدد بتحويل جبهة الجولان إلى جبهة «نشطة».

يحمل تحول سورية إلى ساحة للفوضى أو للحرب الأهلية، في طياته «تهديدا» لأمن إسرائيل القومي، من وجهة نظرها، وذلك لأن «تراخي» الدولة يعني إمكانية دخول «منظمات جهادية» إلى سورية، وهو ما قد يهدد بتحويل جبهة الجولان إلى جبهة «نشطة»

تتجاوز المخاوف الإسرائيلية دخول جماعات جهادية إلى سورية إلى خوف من وقوع الأسلحة الإستراتيجية في سورية في حال سقوط النظام أو إنهاكه في أيدي منظمات «معادية»، بالذات أيدي حزب الله.

٣. حصول حزب الله على أسلحة سورية إستراتيجية واندلاع حرب جديدة لصرف النظر عن سورية: تتخوف إسرائيل من أن يقوم النظام السوري بتزويد حزب الله بأسلحة إستراتيجية متطورة، خاصة الأسلحة الجديدة التي تم شراؤها مؤخرا من روسيا مثل صواريخ أرض-جو أو ارض- أرض، كما تتخوف إسرائيل من أن يحصل الحزب على أسلحة كيماوية أو بيولوجية.[١٧] وفيما عدا المخاوف من حصول حزب الله على أسلحة متطورة وجديدة، تعبر مصادر إسرائيلية مختلفة عن مخاوفها أن يقوم حزب الله بلعب دور فاعل لـ «مساعدة» النظام السوري للخروج من أزمته، وذلك بأن يقوم بـ «عمل استفزازي» ضد إسرائيل يؤدي إلى إشعال الجبهة اللبنانية بهدف صرف الأنظار عما يحدث في سورية.

تتخوف إسرائيل من أن يقوم النظام السوري بتزويد حزب الله بأسلحة إستراتيجية متطورة

٤. بقاء النظام السوري وتحوله إلى نظام ضعيف منشغل بذاته: يبقى بقاء النظام

١٦ انظر: رون بن يشاي، موقع جريدة يديعوت احرونوت الالكتروني٩/ ٢/ ٢٠١٢ «توقع: سورية ستتقسم مثل العراق»: http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4187508,00.html (شوهد ١٥/ ٢/ ٢٠١٢)

١٧ المصدر السابق.

السوري على حاله سيناريو شبه غائب في الأدبيات الإسرائيلية، علما أن هذا ما زال في طور الممكن في ظل ما يبديه الجيش من ثبات رغم حالات الانشقاق، وفي هذا السياق أعرب البنتاغون في أواسط شباط ٢٠١٢ على لسان رئيس وكالة استخبارات البنتاجون (DIA) الجنرال رونالد برجس أن نظام بشار الأسد يبدي تماسكا، وهو ما يعاكس تقديرات إيهود باراك بقرب نهايته.[١٨] غير أن الثبات لا يعني بالضرورة القضاء نهائيا على المعارضة بل قد ينتج واقعا هجينا يبقى معه النظام مع إمكانية وجود منسوب معين من عدم الاستقرار الداخلي، وهو ما سيحول سورية إلى دولة مشغولة بأمورها الداخلية. من الممكن أن يؤدي هذا على الأقل في المرحلة الأولى إلى إضعاف دور سورية الإقليمي وإلى تحولها إلى دولة، لكن هذا السيناريو وان تحقق فهو سيناريو «مؤقت» على الأغلب، وقابل للتغير، لأن سورية في حال استطاع النظام استعادة «سيطرته» ستذهب على الأغلب إلى اتخاذ مواقف أكثر تشدد والتصاقا بإيران، وهو ما يعني عمليا إبقاء الجبهة السورية اللبنانية، في حالة توتر دائم، ما يعني تحويل إسرائيل إلى دولة تعيش على حافة المواجهة الدائمة.

بقاء النظام السوري وتحوله إلى نظام ضعيف منشغل بذاته

الأزمة الاقتصادية في منطقة اليورو

تعيش دول الاتحاد الأوروبي على وقع أزمة مالية خانقة، وقد حذر البنك المركزي الأوروبي من احتمال حدوث أزمة اقتصادية حادة في حال تعثرت مساعي منطقة اليورو لإيجاد مبلغ ٢٠٠ مليار يورو بغرض إنقاذ اقتصاد بعض الدول الأوروبية التي تواجه مشاكل تتعلق بديونها، وتشير توقعات عدة إلى أن عواقب هذه الأزمة قد تكون أقسى وأشد من الأزمة المالية السابقة، باعتبارها ستؤثر على دول عديدة، ومن بينها دول تأثرت بشكل جزئي فقط من الأزمة الحاصلة عام ٢٠٠٨.

وقد أكد محافظ البنك المركزي الأوروبي أن فيروس الأزمة قد يصيب باقي دول العالم، وبالذات بريطانيا ومثيلاتها من الدول الموجودة خارج منطقة اليورو، والتي رفضت رفضا تاما المساهمة بدورها في حل الأزمة المتفشية. وقد حذرت صحيفة «الأكونوميست»[١٩] من انهيار اليورو خلال فترة قصيرة في حال عدم نجاح ألمانيا والبنك المركزي وصندوق النقد الدولي[٢٠] في منع تفشي الأزمة، وبناء عليه ستكون النتيجة

١٨ هآرتس ١٤/ ٢/ ٢٠١٢ http://www.haaretz.co.il/news/world/middle-east/1.1643620 (شوهد ١٦/ ٢/ ٢٠١٢)
١٩ في عددها الصادر في ١٦ كانون الثاني ٢٠١٢.
٢٠ أعلن الصندوق عن فتح خطوط اعتماد، تقدمت إليه دول مثل أسبانيا وايرلندا، ولكن خطوط الاعتماد هذه قد تكون حلا مؤقتا فقط وليس نهائيا.

فتاكة: انهيار بنوك وسقوط مؤسسات مالية عديدة، وبالتالي انهيار منطقة اليورو بأكملها.

على الرغم من أن هذه التوقعات السوداوية تبقى في إطار التكهنات، وناهيك عن الآثار الاقتصادية المباشرة للازمة خاصة،[21] يمكن رصد بدايات ضعف دور الاتحاد الأوروبي وقدرته على لعب دور ضاغط من خلال نكوص الضغط الأوروبي على إسرائيل في مسألة التفاوض.

ستسهم الأزمة التي تضرب منطقة اليورو على المستوى القريب في إعطاء نتنياهو مساحة أكبر للمناورة والتهرب من أي مفاوضات جدية، وفي محاولة الاستمرار في سياسة «إدارة الصراع لا حله»

ستسهم الأزمة التي تضرب منطقة اليورو على المستوى القريب في إعطاء نتنياهو مساحة أكبر للمناورة والتهرب من أي مفاوضات جدية، وفي محاولة الاستمرار في سياسة «إدارة الصراع لا حله»، ولكن على المستوى البعيد وفي حال فشل دول الاتحاد في إيجاد حل عميق، يعني هذا أن قوى جديدة من الممكن ان تدخل إلى الساحة الإقليمية في محاولة للتأثير على وجهته، مع الإشارة هنا إلى صعود نجم قوى اقتصادية جديدة كبرى أهمها الصين والهند، وحتى وإن كانت هذه الدول غير مهتمة حاليا في لعب دور فاعل فان هذا الأمر قابل للتغير مستقبلا.

تأخذ إسرائيل تغير الخارطة الإقليمية خاصة في ظل الربيع العربي والأزمة الأوربية الاقتصادية بجدية كبرى، وتسعى إسرائيل من جهة إلى إيجاد تحالفات بديلة للتحالفات التي خسرتها وتحاول الاستفادة من الأزمة اليونانية الاقتصادية من جهة والعلاقات المتوترة مع تركيا من جهة أخرى من أجل إقامة تحالف مع اليونان وقبرص ودول في أوروبا الشرقية مثل بولندا ودول سابقة في الاتحاد السوفيتي كأذربيجان، ناهيك عن تعميق التعاون مع الصين والهند. غير أن تحالفاتها هذه حتى الآن هي مع دول هامشية في الخارطة الإقليمية ولا تشكل قوة حقيقية يمكن الاستعاضة عنها عن انهيار التحالفات التي خسرتها تباعا مع إيران الشاه أولا وتركيا ثانيا ومصر مبارك ثالثا. وفي هذا السياق يبقى أن إسرائيل ستستمر بما بدأته في العام السابق غداة الثورة في مصر، من محاولة تعزيز قوتها العسكرية وقوة الردع وتشديد أواصر التحالف العسكري مع الولايات المتحدة، على الرغم من الاختلافات التي تظهر بين الحين والآخر على المستوى السياسي.

تسعى إسرائيل من جهة إلى إيجاد تحالفات بديلة للتحالفات التي خسرتها وتحاول الاستفادة من الأزمة اليونانية الاقتصادية من جهة والعلاقات المتوترة مع تركيا من جهة أخرى من أجل إقامة تحالف مع اليونان وقبرص ودول في أوروبا الشرقية

الصراع بين الصهيونية الجديدة والصهيونية القديمة

بالإضافة إلى التغيرات الإقليمية التي تعزز من «عزلة إسرائيل» في منطقة الشرق الأوسط، وفي ظل تزايد حملات المقاطعة الدولية الشعبية لها بسبب سياستها تجاه

٢١ داني روتشلد، ٢٠١٢، **تقييم هرتسليا٢٠١٢ : إسرائيل في عين العاصفة**. مؤتمر هرتسليا ٢٠١٢. (بالعبرية)

الفلسطينيين، تشهد إسرائيل تغيرات داخلية بنيوية تؤثر على وجهتها المستقبلية، وتبشر بتزايد عزلتها الإقليمية، وهو ما يتجلى بتعاظم انسحاب إسرائيل نحو دولة أكثر يمينية وأكثر قومية وأكثر دينية.

يتعاظم انسحاب إسرائيل نحو دولة أكثر يمينية وأكثر قومية وأكثر دينية

وعلى الرغم من أن انطلاق حملة الاحتجاج في الصيف الماضي والتي رفعت شعارات العدالة الاجتماعية أدت إلى الاعتقاد بأن المجتمع الإسرائيلي بدأ ينتظم ضد هيمنة الخطاب القومي اليميني والأمني على حياته، إلا أن خفوت هذه الحركة من جهة واستمرار سنّ القوانين التي تتجه نحو تأكيد «قومية ويهودية» الدولة، يؤكد ان الدولة توغل في الانسحاب باتجاه اليمين، وان التوجه اليميني نجح إلى الآن في تجاوز حملات الاحتجاج الاجتماعي وما حملته من توجه بتجاوز الخطاب النيوليبرالي والأمني.

وتكمن أهمية انطلاق حركة الاحتجاج الاجتماعي الضخمة التي اجتاحت المدن الإسرائيلية في الصيف الماضي في ظل تصاعد الخطاب اليميني القومي في الكشف عن صراع بين صهيونية جديدة وصهيونية قديمة تتنازعان المجتمع الإسرائيلي وتحاول كل منها التأثير على وجهته، وفي هذا السياق مثلت حركة الاحتجاج التي يسود الاعتقاد بأن كادرها وجمهورها الأساسي ينتميان إلى الطبقة الوسطى، وليس للطبقات الفقيرة والمهمشين اقتصاديًا واجتماعيًا، رغبة الجيل الشاب في استعادة قيم «الصهيونية القديمة» التي طبقت قيم دولة الرفاه التي عاشها وخبرها الآباء والأجداد كما كتب عالم الاجتماع الإسرائيلي ليف غرينبرغ، قبل انزلاق إسرائيل إلى قيم النيوليبرالية والسوق الحرة، التي يطبقها نتنياهو من خلال موظفي وزارة المالية ممن يتناغمون فكريا مع حيتان السوق الذين يسيطرون على الاقتصاد».[٢٢] جاءت هذه الحركة في محاولة «لاستعادة» إسرائيل الآباء»، في ظل هيمنة نظام سياسي-اقتصادي جديد من وجهة نظرهم هو نتاج تزاوج بين نيوليبرالية نتنياهو وبين صهيونية جديدة يمينية وقومجية يمثلها تحالف كل من الأحزاب الحريدية (المتشددة دينيًا)، والأحزاب المتدينة، والمستوطنين، وأعضاء الكنيست «المتطرفين» في كل من حزبي الليكود وكاديما، والجماعات القومية المتطرفة المنضوية ضمن حزب «يسرائيل بيتينو»، وحركة «إم ترتسو» وغيرهم.

مثلت حركة الاحتجاج التي يسود الاعتقاد بأن كادرها وجمهورها الأساسي ينتميان إلى الطبقة الوسطى وليس للطبقات الفقيرة والمهمشين اقتصاديًا واجتماعيًا، رغبة الجيل الشاب في استعادة قيم «الصهيونية القديمة»

لم تنته حركة الاحتجاج رغم خفوتها، ومن الممكن أن تعاود استرداد جزء من زخمها، لكنها كما يبدو فشلت في صد التحول الداخلي، والذي تتحول إسرائيل بموجبه إلى توليفة من التحالف بين قوى يمينية قومية ودينية في ظل سياسة اقتصادية نيوليبرالية.

٢٢ ليف غرينبرغ «احذروا بطن الحوت» هعوكتس ١١/ ١٢/ ٢٠١١: http://www.haokets.org/2011/12/11/%D7%94%D7%99%D7%96%D7%94%D7%A8%D7%95-%D7%9E%D7%91%D7%98%D7%9F-%D7%94%D7%9C%D7%95%D7%95%D7%99%D7%99%D7%AA%D7%9F/ (شوهد ٣/ ١/ ٢٠١٢)

أحداث ذات تأثير متوسط قريب

فيما عدا هذه الأحداث التي تعتبر ذات طابع استراتيجي، تأثر المشهد الإسرائيلي بثلاثة أحداث من المتوقع أن تستمر في التأثير على المشهد الإسرائيلي على المديين المتوسط والقريب، هي: بدء معركة الانتخابات الأميركية، استحقاق أيلول، وتسخين الملف الإيراني.

لم تنته حركة الاحتجاج رغم خفوتها، ومن الممكن أن تعاود استرداد جزء من زخمها، لكنها كما يبدو فشلت في صد التحول الداخلي في إسرائيل والذي تتحول إسرائيل بموجبه إلى توليفة من التحالف بين قوى يمينية قومية ودينية في ظل سياسة اقتصادية نيوليبرالية

انطلاق معركة الانتخابات الرئاسية في أميركا

أسهم انطلاق المعركة الانتخابية الرئاسية في الولايات المتحدة في زيادة مساحة المناورة والتهرب الإسرائيليين فيما يخص المفاوضات، ويمكن ملاحظة أثر الانتخابات على توجهات اوباما فيما يتعلق بالملف الفلسطيني وتراجعه عن مواقف سابقة اتخذها . بدا تراجع اوباما واضحا في المواقف التي صار يتخذها كلما «سخنت» المعركة الانتخابية الرئاسية. وفيما حمل خطاب اوباما في جامعة القاهرة في ٤ حزيران ٢٠٠٩ الذي عنونه «بداية جديدة» بوادر أمل بسياسة أميركية جديدة اتجاه الشرق الأوسط، ورأى فيه الكثير من المراقبين انعطافة مهمة في العلاقات الأميركية- العربية والإسلامية، فان خطابه أمام الجمعية العامة في ٢١ أيلول ٢٠١١، الذي خصص جزءا كبيرا منه لـ «الصراع»، نسف هذا الأمل بعد أن تبنى فيه الموقف الإسرائيلي من المفاوضات ومن الاحتلال، مشددا على «أنه لا يمكن الوصول إلى سلام من خلال قرارات الأمم المتحدة بل من خلال المفاوضات»، يضاف إلى هذا الموقف، الجهود والضغوط الجبارة التي مارستها الولايات المتحدة على الدول الأعضاء في مجلس الأمن من أجل رفض الموافقة على الطلب الفلسطيني، وهو ما حدث بالفعل وجنب الولايات المتحدة استخدام حق النقض الفيتو.

من المهم أن نشير هنا إلى أنه من المتوقع أن يشهد عام ٢٠١٢ مزيدا من التقارب بين الإدارة الأميركية وبين الحكومة الإسرائيلية، حيث من المتوقع أن تمتنع الإدارة الأميركية عن ممارسة إي ضغوط جدية على إسرائيل أو محاولة التأثير عليها باتجاه اتخاذ مواقف ايجابية من المفاوضات أو تجميد الاستيطان، خاصة في ظل تصعيد إسرائيل لـ «الملف الإيراني» والتلويح الإسرائيلي بـ «ضربة عسكرية» على إيران، إذ تحاول أميركا، التي لا تبدو على الأقل في المنظور القريب معنية بهذه الضربة، الضغط باتجاه نأي إسرائيل عن ذلك، ما يعني أنها لن تعمل على الضغط في ملفين ساخنين في الوقت ذاته.

انطلاق معركة الانتخابات الرئاسية في أميركا

استحقاق أيلول

شكل توجه منظمة التحرير الفلسطينية لطلب انضمام فلسطين إلى عضوية الأمم المتحدة في أيلول ٢٠١١ حدثا مهما ومحاولة لوضع معادلة جديدة لآليات حل الصراع وفك الجمود الذي أصاب «عملية السلام» وذلك بعد سنوات عجاف طويلة من المفاوضات. تبقى أهمية هذه الخطوة منوطة بالخطوات التي ستتلوها والتي ستقوم بها منظمة التحرير الفلسطينية. إذ إن تجميد التحرك حاليا، ناهيك عن حالة الهدوء الأمني التي تسود مناطق الضفة الغربية تعطي إسرائيل شعورا بالانتصار بسبب تعرقل هذا المسعى، والأهم استمرار سياسات فرض الأمر الواقع على الأرض، خاصة في ظل الانشغال الأميركي بالانتخابات الرئاسية والعالم العربي بالثورات التي تجتاحه ناهيك عن الأزمة المالية في منطقة اليورو، وما تعنيه من إضعاف للدور الأوروبي.

من المتوقع أن يشهد عام ٢٠١٢ (عام الانتخابات الرئاسية الأميركية) مزيدا من التقارب بين الإدارة الأميركية وبين الحكومة الإسرائيلية حيث من المتوقع أن تمتنع الإدارة الأميركية عن ممارسة إي ضغوط جدية على إسرائيل

تسخين الملف الإيراني

على الرغم من حالة عدم الاستقرار الإقليمي الذي تشهده المنطقة، وحالة الغموض والترقب الناتجة عن ذلك، وربما بسبب تزايد المخاوف الإسرائيلية من عدم الاستقرار، وبالتالي تزايد الشعور «بالتهديد» لأمنها الإقليمي، شهد الملف الإيراني سخونة متزايدة في الربع الأخير من العام ٢٠١١، على الرغم من حدة النقاش وسخونته في الخطاب الإسرائيلي، لا بد من أن نشير إلى أن إمكانية شن ضربة عسكرية على إيران تتأثر بعوامل مستقلة تؤثر على إمكانية تنفيذها:

تبقى أهمية هذه الخطوة منوطة بالخطوات التي ستتلوها والتي ستقوم بها منظمة التحرير الفلسطينية. إذ إن تجميد التحرك حاليا ، ناهيك عن حالة الهدوء الأمني التي تسود مناطق الضفة الغربية تعطي إسرائيل شعورا بالانتصار

١. **الانتخابات في أميركا:** تشير أغلب القراءات إلى أن الرئيس الأميركي باراك اوباما، الذي يخوض معركة لانتخابه لولاية ثانية لن يكون راغبا في إرسال القوات الأميركية إلى حرب جديدة، وفي «التورط» في إدارة حرب لا يمكن التأكد من نتائجها.

٢. **عدم الاستقرار في سورية:** على الرغم من ان انشغال النظام السوري حاليا بالشأن الداخلي من شأنه أن يشكل «فرصة» لتحييده عن أي حرب ضد ما تسميه إسرائيل خطرا استراتيجيا كيانيا، إلا أن هذا العامل قد يلعب دورا معاكسا بحيث تؤدي الضربة إلى تضامن الشارع العربي مع إيران، وبالتالي أيضا مع النظام السوري الذي سيتكاتف بالضرورة مع إيران، وهو ما يعني تهديد مصالح أميركا من حيث إضعاف المعارضة السورية أولا وتقوية النظام ثانيا، وزيادة منسوب الكراهية لأميركا ثالثا، في الوقت الذي تتصاعد فيه قوة القوى الإسلامية التي لا تعتبر أميركا أصلا «صديقا»، وهكذا في الوقت الذي

شهد الملف الإيراني سخونة متزايدة في الربع الأخير من العام ٢٠١١

تشهد فيه المنطقة زعزعة عميقة فان أي عمل «حربي» قد يؤدي إلى توجيه الحراك الشعبي إلى اتجاهات لا ترغب أميركا فيها وتحاول تلافيها .

٣ . **الأزمة المالية العالمية:** تثقل الأزمة المالية التي ضربت بعض دول اليورو كاهل دول الاتحاد الأوروبي . إن اندلاع حرب جديدة في المنطقة يعني عمليا تعميق الأزمة الاقتصادية في هذه الدول ، أولا بسبب استيرادها النفط من إيران وثانيا بسبب تأثير الحرب المتوقع على إغلاق مضيق هرمز ، وثالثا من عدم وجود توقع لمدى استطالة هذه الحرب .

تشير أغلب القراءات إلى أن الرئيس الأميركي باراك اوباما، الذي يخوض معركة لانتخابه لولاية ثانية لن يكون راغبا في إرسال القوات الأميركية إلى حرب جديدة

فيما عدا هذه التغيرات الكبرى ، سواء على مستوى عالمي أم محلي ، شهدت الساحة الإسرائيلية مجموعة من المستجدات المهمة التي نلخصها وبحسب ما اعتدنا في تقاريرنا السابقة ضمن سبعة محاور أساسية :

المشهد التفاوضي

استمرت إسرائيل عام ٢٠١١ في إتباع سياسات إدارة الصراع وليس حلّه ، وتهدف سياسة إدارة الصراع الإسرائيلية إلى فرض حقائق على الأرض تحسن من وضعية إسرائيل التفاوضية وخصوصا في القدس ، كما تهدف إلى إبقاء الوضع القائم حتى تسنح الفرصة السياسية لإسرائيل لفرض حل يناسبها .

تثقل الأزمة المالية التي ضربت بعض دول اليورو كاهل دول الاتحاد الأوروبي. إن اندلاع حرب جديدة في المنطقة يعني عمليا تعميق الأزمة الاقتصادية في هذه الدول

واستغلت إسرائيل الأوضاع الدولية ، الإقليمية والمحلية ، لتجاوز استحقاق أيلول من جهة ، ولتكثيف الاستيطان من جهة أخرى ، وقد أسهمت الأزمة الاقتصادية العالمية واقتراب موعد الانتخابات الأميركية من تقليل الضغط على إسرائيل ، كما أسهمت الثورات العربية بانشغال العالم العربي بشؤونه الداخلية وبالتالي تقليل الاهتمام بالشأن الفلسطيني ، إلا في حالات خاصة كاستحقاق أيلول . على المستوى المحلي أسهم ضعف المعارضة وغياب البديل السياسي لحكومة نتنياهو في نجاح الأخير في فرض أجندته السياسية في إسرائيل ، بل وأصبح خطابه محل إجماع .

استمرت إسرائيل عام ٢٠١١ في إتباع سياسات إدارة الصراع وليس حلّه

في المقابل بقي التصور الإسرائيلي للحل النهائي ، كما هو : القدس موحدة ، سيطرة (أو سيادة) إسرائيلية في غور الأردن ، ضم الكتل الاستيطانية وأكبر قدر من مساحات الأرض في منطقة C ودولة منزوعة السلاح ورفض حق العودة أو حتى الاعتراف بالمسؤولية التاريخية عن قضية اللاجئين ، وطبعا التشديد على شرط الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية .

العلاقات الخارجية

أظهرت التطورات التي حدثت عام ٢٠١١ أن إسرائيل ما زالت تواجه أزمة انعزال بسبب تعثر التقدم في مسار المفاوضات السلمية والتدهور في العلاقات مع تركيا وعمليات إعادة التشكّيل في المنطقة العربية الناتجة عن الثورات الشعبية.

سياسة «الجدار الحديدي»، المبني على أن العرب هم تهديد جذري لن تتغير، وأن آليات الفصل والردع والإمساك بزمام المبادرة تبقى الآليات الأساسية للتعامل مع الواقع

وعلى الرغم من انشغال العالم بالثورات العربية ونجاح إسرائيل في استغلال الوضع الراهن من أجل دفع القضية النووية الإيرانية إلى واجهة اهتماماتها، إلا أن القلق الإسرائيلي من التحولات الجارية في العالم العربي وخصوصاً النجاحات التي حققتها الحركات الإسلامية في الانتخابات التونسية والمصرية والمغربية وبوادر ارتفاع قوتها في ليبيا وإمكانية تصاعد عدم الاستقرار في سورية تؤرق قيادات إسرائيل العسكرية والسياسية على حد سواء. تؤكد هذه التطورات بأن سياسة «الجدار الحديدي»، المبنية على أن العرب هم تهديد جذري لن تتغير، وأن آليات الفصل والردع والإمساك بزمام المبادرة تبقى الآليات الأساسية للتعامل مع الواقع، وأن على السياسة الخارجية أن تطوّع للفكر الأمني والمصالح العسكرية.

وعلى صعيد العلاقة مع الولايات المتحدة شهد ٢٠١١ تقاربا في المواقف خاصة فيما يتعلق برفض الأولى لأي محاولات لفرض قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فقد استعملت الولايات المتحدة حق النقض – الفيتو في مجلس الأمن في ١٨ شباط ٢٠١١ على مشروع قرار ينص على عدم شرعية المستوطنات اليهودية في الأراضي الفلسطينية.

في المقابل أدت الأزمة الاقتصادية الأوروبية والعالمية في العام ٢٠١١ إلى إضعاف الدور الأوروبي والأميركي في المنطقة، وأفسحت المجال لدخول تأثيرات جديدة متمثلة بنفوذ روسي متجدد يستمد قوته من المصالح المشتركة مع إيران وسورية.

ويمكن الإشارة إلى خمسة توجهات إسرائيلية لمواجهة التحديات الإقليمية والضغوط الدولية:

التأكيد على خطورة التهديد الإيراني في الفترة التي ينشغل فيها العرب بثوراتهم، والعمل على خلق حالة من الهلع الدائم بواسطة التركيز على الإدعاء بأن القدرة النووية الإيرانية تشكل حالة استثنائية تلزم اتخاذ إجراءات عملية.

- التأكيد على خطورة التهديد الإيراني في الفترة التي ينشغل فيها العرب بثوراتهم، والعمل على خلق حالة من الهلع الدائم بواسطة التركيز على الإدعاء بأن القدرة النووية الإيرانية تشكل حالة استثنائية تلزم اتخاذ إجراءات عملية.
- اتخاذ موقف ضبابي بالنسبة للثورات العربية، بناءً على القاعدة القائلة بأن أي تدخل أو دعم إسرائيلي لأي قوة سياسية سيكون عقبة أمامها.
- استمرار الاعتقاد بأن المعاهدة السلمية مع مصر هي كنز إستراتيجي.

- محاولات الحكومة الإسرائيلية تعميق تأثيرها على السياسة الخارجية الأميركية من خلال الوصول إلى تفاهمات مع الرئيس أوباما على خلفية احتياجه لدعم يهودي في الانتخابات التي ستجري في شهر تشرين الثاني من العام ٢٠١٢ .
- استمرار توسيع رقعة التأثير الإسرائيلية في أقاليم ومناطق جديدة وبعيدة وعلى رأسها دول شرق-جنوب آسيا والتي بدأت تحتل صدارة قوائم الدول القيادية في العالم على المستويين الاقتصادي والتكنولوجي، كما هو الحال مع الصين والهند ودول أخرى، دون المس بالعلاقات التقليدية مع الدول الغربية، التي تؤكد إسرائيل كل الوقت بأنها جزء لا يتجزأ منها، ولهذا على الأخيرة الإبقاء على احتضان إسرائيل .

استمر اليمين الاسرائيلي عام ٢٠١١ بالدفع بمزيد من المبادرات الرامية إلى تكريس سيطرته على المناخ السياسي والاجتماعي العام إلى الأمام

المشهد السياسي الداخلي

استمر اليمين الاسرائيلي عام ٢٠١١ بالدفع بمزيد من المبادرات الرامية إلى تكريس سيطرته على المناخ السياسي والاجتماعي العام إلى الأمام، من خلال استغلال واقع وجود ائتلاف يميني مستقر، بالمقابل استمرت الحكومة في تنفيذ مشاريع الاستيطان ولا سيما تلك المتعلقة بتهويد القدس المحتلة، وفي عرقلة استئناف المفاوضات السياسية مع السلطة الفلسطينية .

وعلى المستوى التشريعي تم تقديم وسن مجموعة من القوانين لتكريس هيمنة اليمين وعلى رأسها : قانون المقاطعة، وقانون القذف والتشهير والهجوم على وسائل الإعلام إضافة إلى «مشروع قانون ديختر» .

وفضلاً عن هذا الحراك اليميني في مجال سن القوانين، شهد عام ٢٠١١ أحداثاً بارزة أخرى على المستوى الداخلي، في مقدمتها الهجوم على المحكمة العليا لكبح توجهاتها الليبرالية، وعلى المنظمات اليسارية، وعلى وسائل الإعلام والصحافيين، وعلى التيارات الأكاديمية النقدية، بالإضافة إلى تصعيد الهجوم على المواطنين الفلسطينيين سواء من خلال سن قوانين أخرى، أم من خلال اتخاذ إجراءات ترمي إلى تضييق الخناق على حقوقهم ووجودهم كما هي الحال في منطقة النقب .

أشارت تحليلات كثيرة إلى أن حزب الليكود آخذ في التطرّف اليميني أكثر فأكثر

بالمقابل أشارت تحليلات كثيرة إلى أن حزب الليكود آخذ في التطرّف اليميني أكثر فأكثر .

وعلى الساحة الحزبية شهد عام ٢٠١١ حراكا حزبيا، إذ تم إجراء انتخابات لرئاسة حزب العمل حيث فازت عضو الكنيست شيلي يحيموفيتش برئاسته في ختام الجولة الثانية من الانتخابات التي جرت في ٢١ أيلول ٢٠١١ وتنافست خلالها مع عضو الكنيست عمير بيرتس (رئيس الحزب الأسبق) .

في ٨ كانون الأول ٢٠١١ أعلن الصحافي والمذيع التلفزيوني يائير لبيد (نجل يوسف لبيد، الوزير السابق ورئيس حزب شينوي المنحل) استقالته من العمل في قناة التلفزة الإسرائيلية الثانية تمهيدًا لخوض الانتخابات العامة المقبلة للكنيست. حيث تبين أن لبيد لا ينوي أن ينضم إلى أي من الأحزاب القائمة وسيؤسس حزبًا جديدًا.

وأعلنت رئيسة حزب كاديما عضو الكنيست تسيبي ليفني في مؤتمر صحافي خاص في ١٨ كانون الأول ٢٠١١ تقديم موعد الانتخابات التمهيدية لرئاسة الحزب إلى يوم ٢٧ آذار ٢٠١٢، وأضافت أنها تنوي أن تفوز في هذه الانتخابات وأن تعمل من ثم على تشكيل لائحة انتخابية تضع مصلحة الدولة نصب عينيها.

وهناك من يعتقد أن العام ٢٠١٢ سيكون عام انتخابات في إسرائيل، وإن نتنياهو وليبرمان وصلا إلى هذه القناعة. إذ إن شعبية نتنياهو وسط الجمهور ستمنح حزبه تأييدًا واسع النطاق، إضافة إلى تراجع حزب كاديما والاستقرار الحالي لحزب العمل، الأمر الذي يجعل من الصعب إيجاد بديل جدي للسلطة الموجودة حاليًا.

وهناك من يعتقد أن العام ٢٠١٢ سيكون عام انتخابات في إسرائيل، وإن نتنياهو وليبرمان وصلا إلى هذه القناعة

المشهد العسكري

وصفت الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية عام ٢٠١١ بأنّه مرحلة انتقالية باتجاه إعادة إنتاج بيئة إستراتيجية مغايرة مليئة بالتهديدات للأمن القومي الإسرائيلي. والنتيجة الأهم هي التخوف والقلق من فترة الانتقال الفاصلة بين الموجة الأولى من الثورات العربية وبين الوضع الجيو-سياسي الجديد الذي سيتكوّن بعد عدة سنوات. حيث أن التحوّلات المحتملة في العالم العربي كثيرة، ولها تأثيرات وتداعيات متنوعة. وستضطر إسرائيل أمام كل المتغيرات الإقليمية إلى إعادة النظر في برنامجها العسكري وخطة تطوير وجهوزية قواتها المسلحة.

ويمكن الإشارة إلى أن أكثر ما يقلق المؤسسة السياسية والأمنية هو، تراجع عوامل الاستقرار في المنطقة ودخولها في خانة المجهول في المرحلة الراهنة، والأهم أن صياغة النظام الإقليمي لن تتجاوز الشعوب.

وصفت الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية عام ٢٠١١ بأنّه مرحلة انتقالية باتجاه إعادة إنتاج بيئة إستراتيجية مغايرة مليئة بالتهديدات للأمن القومي الإسرائيلي

وفي سياق عرض التقديرات الإستراتيجية وتحليلها، تؤكد المؤسسة الأمنية على وجوب قراءة تداعيات التقلبات التي تصيب كل دولة على حدة، على أساس أن لكل دولة خصائصها وتركيبتها وتقاليدها الخاصة، ناهيك عن الاختلاف في أهمية دورها على الصعيدين العربي والإقليمي.

أما فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني، فتشير مستجدات عام ٢٠١١ إلى تصاعد حدة التوتر والوصول إلى أقصى درجات «الردع المتبادل» بين إيران وإسرائيل.

المشهد الاقتصادي

أعلنت دائرة الإحصاءات المركزية الإسرائيلية مع نهاية العام ٢٠١١ عن نمو الناتج المحلي الإجمالي لإسرائيل بنسبة ٤,٨٪، حيث وصل إلى ٨٦٠,٧ مليار شيكل. وارتفع معدل الأجر الشهري للأجير الواحد إلى ٨٥٥٥ شيكلا[٢٣] (٢٣٤٣ دولارا) بعد أن كان ٨٣٤٠ شيكلا في نهاية العام ٢٠١٠ و ٧،٤٦٣ شيكلا في نهاية العام ٢٠٠٩. مع العلم أن هنالك تفاوتا ملحوظا في الدخل بين قطاعات الاقتصاد المختلفة، إذ تفيد مؤشرات دائرة الإحصاءات المركزية ووزارة المالية أن الدخل المتوسط الشهري في قطاع الصناعة يعلو الدخل العام بنسبة ٤٠٪ ويصل في الوقت الراهن إلى ١١،٨٠٠ شيكل (٣٢٤٠ دولارا).

نمو الناتج المحلي الإجمالي لإسرائيل بنسبة ٤,٨٪، حيث وصل إلى ٨٦٠,٧ مليار شيكل

ويعتبر غلاء المعيشة في إسرائيل بصورة خاصة من أبرز الأسباب التي قادت إلى ظهور حركة الاحتجاج. بالإضافة إلى تقليص الإنفاق على الخدمات العامة والسياسة الضريبية، عبء الأمن، وجود احتكارات وكارتيلات اقتصادية في إسرائيل، الدعم الحكومي السخي المقدم للمستوطنين وغيرها.

يعتبر غلاء المعيشة في إسرائيل بصورة خاصة من أبرز الأسباب التي قادت إلى ظهور حركة الاحتجاج

أرغمت الاحتجاجات الحكومة الإسرائيلية على التحرك عبر تشكيل لجنة خبراء دعيت باسم «لجنة تراختنبرغ». أوصت اللجنة بتخصيص ميزانيات بقيمة تصل إلى ٣٠ مليار شيكل خلال السنوات الخمس القادمة، بحيث ينال التعليم القسط الأوفر. وتدعو التوصيات إلى تفكيك الاحتكارات ولفرض المزيد من الضرائب على ذوي الدخل العالي واستيراد بضائع لتخفيض الأسعار وغلاء المعيشة. يشار هنا إلى أن ١٧٠٠ شخص في إسرائيل يملكون ٦٥٠ شركة كبيرة، وأن ٢٢ مجموعة اقتصادية تسيطر على ٥٠٪ من الاقتصاد. ١٠ عائلات في إسرائيل تسيطر على ٣٠٪ من الاقتصاد ككل.

وفيما يخص الثورة المصرية وأثرها على الاقتصاد الإسرائيلي، ترى النّخبة العسكرية وعددٌ من الخبراء الاقتصاديّين وبعض أرباب المرافق المهمّة، أنّ التّهديدات التي تنطوي عليها الثّورات العربية ستفرض إدخال تغييرات جذريّة على حجم ميزانية الأمن وبنيتها، علاوة على إعادة صياغة سلّم الأولويّات الإسرائيلي بشكلٍ جذري. هناك مخاوف من مساهمة هذه الثورات في تقليص معدّلات النموّ وبروز مظاهر الرّكود الاقتصادي، ممّا سيجد ترجمته في تراجع النّاتج المحلّي الإجمالي الإسرائيلي بشكلٍ كبير. ومن الممكن أن تسفر الثورات العربيّة عن فرْضِ قيودٍ على تجارة إسرائيل

أرغمت الاحتجاجات الحكومة الإسرائيلية على التحرك عبر تشكيل لجنة خبراء دعيت باسم «لجنة تراختنبرغ». أوصت اللجنة بتخصيص ميزانيات بقيمة تصل إلى ٣٠ مليار شيكل خلال السنوات الخمس القادمة، بحيث ينال التعليم القسط الأوفر.

٢٣ محتلن في دائرة الإحصاءات المركزية لغاية ٣١ كانون الثاني ٢٠١٢.

الخارجيّة. ذلك أنّ ٩٨٪ من هذه التجارة تُنقَل عبْر البحار. أثرت أحداث الثورة المصرية على الاقتصاد الإسرائيلي على المديين القصير والبعيد. تصل الخسائر الناتجة عن توقف تصدير الغاز المصري إلى إسرائيل، وعن الإلغاء المتوقع للصفقة المجحفة التي أبرمت في العام ٢٠٠٥، ويتم بموجبها إمداد إسرائيل بحوالي ٤٠٪ من حاجتها من الغاز إلى ٤ مليار شيكل سنويا.

هذا ويدور نقاش ساخن في إسرائيل حول احتمال حدوث أزمة مالية عالمية تتسبب فيها منطقة دول اليورو، علما بأن طور أزمة الديون في أوروبا يضع الاقتصاد الإسرائيلي في وضع حساس، ويمكن الشعور بانعكاسات الأزمة المالية المحتملة في دول منطقة اليورو على الاقتصاد الإسرائيلي من خلال الانخفاض في حجم الصادرات، والعجز الآخذ في الازدياد في مداخيل إسرائيل من الضرائب، بالإضافة إلى احتمال ظهور مظاهر اقتصادية أخرى مثل ارتفاع نسبة البطالة، تراجع الإنتاج، تآكل الأجور وغيرها.

المشهد الاجتماعي

شكلت حركة الاحتجاج أبرز الأحداث التي صاغت المشهد الاجتماعي عام ٢٠١١، وأدت بالحكومة إلى تعيين لجنة «تراختنبرغ» للتعامل مع أهم مطالبها وإيجاد السبل لحلها. يشار هنا إلى أن الحركة خفتت كثيرا لكنها لم تخب تماما وما زال من المبكر الإعلان عن انتهائها.

أبرز ملامح هذه الحركة:

- بدأتها مجموعة صغيرة من الشبان والشابات ممن خرجوا إلى شارع روتشيلد في تل أبيب وأقاموا خيمة للاعتصام الدائم للمطالبة بحل لضائقة السكن فتحولوا في غضون ساعات إلى محط تأييد وتضامن الآلاف الذين أقاموا خيام اعتصام دائمة في الشارع نفسه في تل أبيب، وفي شتى المدن والبلدات في كافة أنحاء البلاد.
- كان انطلاق حركة الاحتجاج عفويًا غير مخطّط له.
- على خلاف حركات الاحتجاج التي نشأت في إسرائيل في الماضي، مثل حركة «الفهود السود» وحركة «أوهليم» (الخيام)، لم تكن حركة الاحتجاج الاجتماعي الأخيرة متجانسة، لا في قيادتها ولا في قاعدتها الواسعة، ولكن المشاركين فيها اتفقوا على الهدف الأساسي، المتمثل بالمطالبة بالعدالة الاجتماعية.

الفلسطينيون في إسرائيل

شهد العام ٢٠١١ استمرارا في انتهاج سياسات التضييق وتشديد الخناق على الفلسطينيين في إسرائيل، وتجلى ذلك بشكل خاص في القوانين التي تم سنها أو تم تقديمها للكنيست، وفي انتهاج سياسات استهدافية من جهة أخرى، كما تجلى الأمر بالذات بالخطط المعدة للنقب على شاكلة مخطط برافر.

ترى النّخبة العسكرية وعددٌ من الخبراء الاقتصاديّين وبعض أرباب المرافق المهمّة، أنّ التّهديدات التي تنطوي عليها الثّورات العربية ستفرض إدخال تغييرات جذريّة على حجم ميزانية الأمن وبنيتها

تم على المستوى التشريعي سن مجموعة من القوانين تمس مباشرة بالعرب وتهدف إلى تشديد السيطرة عليهم، أهمها:

قانون منع إحياء ذكرى النكبة الفلسطينيّة، يمنح القانون صلاحية لوزير المالية بسحب ميزانيّات من هيئات تموّلها الحكومة في حال إحيائها ذكرى النكبة الفلسطينيّة يوم استقلال دولة إسرائيل. كذلك يخوِّل القانون وزير الماليّة سحب تمويل مؤسّسات وهيئات تمسّ «باحترام علم الدولة أو رموزها»، ومن سحب تمويل حكوميّ من هيئات ومنظّمات وسلطات محلّيّة ترفض ما يسمَّى بـ«القيم الأساس لإسرائيل كدولة يهوديّة وديمقراطيّة». ويمنع القانون هيئات أو مؤسّسات حكوميّة، أو تلك التي تحصل على تمويل حكوميّ كالسلطات المحلّيّة، من تنظيم أو تمويل فعّاليّات تتناقض مع أسس الدولة أو قيمها أو تنفي تعريفها كدولة يهوديّة وديمقراطيّة.

يسود الانطباع بأن الكادر الأساسيّ المحرك لحركة الاحتجاج وجمهورها الأساسي ينتميان إلى الطبقة الوسطى الإسرائيلية وليس للطبقات الفقيرة والمهمشين اقتصاديًا واجتماعيًا

قانون لجان القبول: يشترط القانون على كلّ مَن يسعى للانتقال إلى بلدة صغيرة في منطقتي النقب والجليل، التي تضم أقلّ من ٤٠٠ أسرة، الحصولَ على موافقة من لجان قبول تتألّف من سكّان المدينة، وعضو في الوكالة اليهوديّة أو المنظّمة الصهيونيّة العالميّة. يخوّل القانون هذه اللجانَ أن ترفض المرشَّحين الذين تراهم -في ما تراهم- «غير ملائمين لطريقة الحياة في المجتمع»، أو «قد يضرّون بنسيج المجتمع» وهو ما يعطي صلاحية رفض سكن العرب في البلدات الصغيرة بسبب عدم ملاءمتهم «لنمط الحياة».

فاجأت حركة الاحتجاج الاجتماعيّ الاقتصاديّ من حيث زخمها وحشدها واستمراريتها المراقبين والسياسيين على حدّ سواء

قانون المواطنة: أقرّ الكنيست، في ٢٩/ ٣/ ٢٠١١، بالقراءة الثالثة، تعديلَ قانون المواطنة، ليتيح سحب المواطنة ممّن أدين بـ«مخالفات إرهابيّة» وبالتجسّس والمساس بسيادة الدولة.

وفيما يتعلق بالخارطة الحزبية للفلسطينيين في إسرائيل، أبرزت الأحداث المتعلقة بالربيع العربي خاصة في سورية والحراك الاجتماعي في إسرائيل، إضافة إلى توجه السلطة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة وطلب الانضمام إليها، تباينا معينا في المواقف،

وتخبطا حزبيا داخليا اتجاه التغيرات الإقليمية، ففي الملف السوري وجد من يؤيد النظام السوري خاصة في الجبهة الديمقراطية للسلام، ومن يعارض النظام بلا هوادة خاصة الحركة الإسلامية.